الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

تحقيق المساواة
بين الجنسين

١٠ إجراءات
لتحقيق المساواة بين الجنسين

إجراء بإجراء

تحقيق المساواة بين الجنسين، إجراء بإجراء

المساواة بين الجنسين ليست مجرد هدف وإنما هي شرط أساسي مسبق لإقامة مجتمعات ديمقراطية وشاملة للجميع وقادرة على الصمود. ويتمتع البرلمانيون في مختلف أنحاء العالم بمكانة فريدة تمكِّنهم من دفع عجلة التغيير عن طريق صياغة القوانين ووضع الميزانيات وتمثيل الفئات المجتمعية المتنوعة.

وتهدف حملة «*تحقيق المساواة بين الجنسين، إجراء بإجراء*»، التي يضطلع بها الاتحاد البرلماني الدولي، إلى تعبئة المجتمع البرلماني العالمي لتسريع التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في الحياة السياسية والمجتمع. ونظراً إلى تعثر التقدم في تمثيل المرأة في البرلمانات والتراجع المثير للقلق في حقوق المرأة في بعض البلدان، تشدد الحملة على الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات فورية، وتدعو النواب إلى أن يكونوا قدوة يُحتذى بها، مع التعهد باتخاذ إجراءات عملية وقابلة للقياس تدعم النهوض بالمساواة بين الجنسين.

ويقدِّم هذا الدليل ١٠ إجراءات عملية يمكن لكل برلماني اتخاذها. وتمتد تلك الإجراءات من سن قوانين تكفل التكافؤ والقضاء على العنف ضد المرأة في الحياة السياسية إلى ضمان القيادة المتساوية، ومراجعة القوانين التمييزية، وتعزيز المؤسسات المراعية للمنظور الجنساني.

وتنقسم الإجراءات العشرة إلى المجالات المواضيعية الرئيسية الثلاثة التالية:

- تعزيز التكافؤ في البرلمان والحياة السياسية
- تشجيع المؤسسات المراعية للمنظور الجنساني
- مكافحة العنف والتمييز الجنسانيين

وكل إجراء تدعمه أدلة وأدوات عملية وأمثلة واقعية من برلمانات في مختلف أنحاء العالم توضِّح كيف يمكن ترجمة هذه الالتزامات إلى نتائج عملية.

وصُمم هيكل الدليل بطريقة تضمن سهولة الاستخدام. ويقترن عرض كل إجراء بشرح واضح لأساسه المنطقي («نقطة الإثبات»)، وإرشادات وموارد للتنفيذ («نقطة الدعم والموارد»)، ومثال ملهم على النجاح («نقطة الإلهام»). ويسعى هذا الدليل إلى تقديم إرشادات استراتيجية ودعم عملي إلى القرّاء سواء كانوا يسعون إلى بدء إصلاح أو تعزيز سياسات قائمة أو الدعوة إلى إحداث تغيير مؤسسي.

لقد حان وقت الانتقال من الأقوال إلى الأفعال! انضموا إلى الحملة، وكونوا جزءاً من التغيير – إجراء بإجراء.

تحقيق التكافؤ
في البرلمان
والحياة السياسية

١

سن قوانين للتكافؤ بغية ضمان التمثيل المتساوي في الانتخابات والأدوار السياسية

بلغت نسبة النائبات ٣٠٪ أو أكثر في المجلس الأدنى أو المجلس الواحد لنحو ٧٠ برلماناً فقط من أصل ١٩٠ برلماناً على مستوى العالم. وحُقق التكافؤ بين الجنسين أو تجاوز عدد النائبات عدد النائبين في ستة برلمانات فقط من تلك البرلمانات. ويظل الهدف النهائي تحقيق التمثيل المتساوي بين النساء والرجال في البرلمانات على المستوى العالمي.

ولا تزال نظم الحصص الجنسانية المحكمة محركاً رئيسياً للتقدم نحو بلوغ ذلك الهدف. فعلى سبيل المثال، أسفرت عمليات تجديد الأعضاء التي أُجريت في عام ٢٠٢٤ عن شغل النساء ١٦,٨٪ فقط من مقاعد النواب المنتخبين أو المعيّنين في المجالس التي لا تطبِّق نظام الحصص الجنسانية. وفي المقابل، بلغت تلك النسبة ٣١,٢٪ في المجالس التي تطبِّق نظام الحصص الجنسانية. وعلى الرغم من الزيادة السنوية في نسبة النائبات، فقد تباطأ معدل الزيادة العالمي في السنوات القليلة الماضية. وتجلى ذلك بخاصةٍ في عام ٢٠٢٤ حيث سُجِّل أبطأ معدل زيادة منذ عام ٢٠١٧، مما يؤكد الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات في هذا الشأن.

نقطة الإثبات

انظر(ي) تقرير الاتحاد البرلماني الدولي المعنون «***المرأة في البرلمان في الفترة ١٩٩٥-٢٠٢٥***»؛ و**قاعدة البيانات الدولية للحصص الجنسانية** للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية؛ و**قاعدة بيانات Parline للاتحاد البرلماني الدولي**؛ وقرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن ***حرية النساء في المشاركة في العمليات السياسية مشاركة كاملة ومأمونة دون تدخل: إقامة شراكات بين الرجال والنساء لتحقيق هذا الهدف*** (٢٠١٦)؛ و***إعلان كيغالي*** (٢٠٢٢)؛ و**التوصية العامة رقم ٤٠ للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن التمثيل المتساوي والشامل للمرأة في نظم صنع القرار** (٢٠٢٤) التي كان الاتحاد البرلماني الدولي شريكاً رسمياً فيها؛ و**الوثيقة الختامية (خطة العمل)** الصادرة عن المؤتمر العالمي للبرلمانيات لعام ٢٠٢٥ الذي عقده الاتحاد البرلماني الدولي في المكسيك.

نقطة الدعم والموارد

في عام ٢٠١٤، سنّت المكسيك إصلاحات دستورية لضمان التكافؤ بين الجنسين في الترشيحات لكل من انتخابات الكونغرس الاتحادية والمحلية، حيث اشترطت على الأحزاب السياسية ضمان التمثيل المتساوي للرجال والنساء في قوائم مرشحيها. وشملت الإصلاحات أيضاً تدابير لضمان التمويل المتساوي للمرشحين والمرشحات، مما يزيد من تكافؤ الفرص بينهما. وأدت هذه الإجراءات إلى زيادة سريعة في تمثيل المرأة: فبحلول عام ٢٠١٨، شغلت النساء نحو ٤٩٪ من المقاعد في كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ، مما جعل المكسيك من بين الدول الأولى عالمياً من حيث التمثيل البرلماني للمرأة.

نقطة الإلهام

٢

تحقيق التكافؤ
في البرلمان
والحياة السياسية

القضاء على العنف ضد المرأة في **البرلمان** والحياة السياسية عن طريق سن تشريعات بشأن العنف عبر شبكة الإنترنت وخارجها واعتماد سياسات داخلية في البرلمانات

نقطة الإثبات

تشكّل أعمال التحيز الجنسي والتحرش والمضايقة والعنف ضد المرأة في الحياة السياسية عقبات رئيسية أمام تحقيق التمثيل السياسي المتكافئ للنساء. فقد أفادت أكثر من ٨٠٪ من النائبات اللواتي شملهن استطلاع الاتحاد البرلماني الدولي بأنهن تلقين تهديدات أو تعرضن للتحرش أو المضايقة عبر شبكة الإنترنت، في حين أفادت ما بين ٢٠٪ و٣٠٪ بأنهن تعرضن لاعتداءات جسدية أو تخريب لممتلكاتهن أو عنف جنسي مرتبط بعملهن البرلماني.

فيجب على البرلمانات إقرار قوانين محددة تحظر العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، بما في ذلك أعمال التهديد والتحرش والمضايقة وخطابات الكراهية عبر شبكة الإنترنت، فضلاً عن اعتماد سياسات داخلية لتوفير خدمات استشارية سرية وإجراء تحقيقات مستقلة عند الاقتضاء.

نقطة الدعم والموارد

انظر(ي) النشرات المواضيعية عن أعمال التمييز الجنسي والتحرش والمضايقة والعنف ضد البرلمانيات التي نشرها الاتحاد البرلماني الدولي في **٢٠١٦** و**٢٠١٨** و**٢٠٢١** و**٢٠٢٥**؛ ومنشور الاتحاد البرلماني الدولي المعنون «***مبادئ توجيهية للقضاء على أشكال التحيز الجنسي والتحرش والمضايقة والعنف ضد المرأة في البرلمان***» (٢٠١٩)؛ وقرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن ***حرية النساء في المشاركة في العمليات السياسية مشاركة كاملة ومأمونة دون تدخل: إقامة شراكات بين الرجال والنساء لتحقيق هذا الهدف*** (٢٠١٦)؛ و***إعلان كيغالي*** (٢٠٢٢)؛ و**التوصية العامة رقم ٤٠ للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن التمثيل المتساوي والشامل للمرأة في نظم صنع القرار** (٢٠٢٤) التي كان الاتحاد البرلماني الدولي شريكاً رسمياً فيها؛ و**الوثيقة الختامية (خطة العمل)** الصادرة عن المؤتمر العالمي للبرلمانيات لعام ٢٠٢٥ الذي عقده الاتحاد البرلماني الدولي في المكسيك.

نقطة الإلهام

في عام ٢٠٢٤، أقرّت الجمعية الوطنية لجمهورية تنزانيا المتحدة **قانون الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وانتخابات أعضاء المجالس** الذي جعل من العنف ضد المرأة مخالفة انتخابية.

إشراك النساء، على اختلافهن، في الحياة السياسية عن طريق اعتماد حصص انتخابية وعمليات اختيار نزيهة وشاملة للجميع

٣

تحقيق التكافؤ في البرلمان والحياة السياسية

نقطة الإثبات

يجب أن يكون للنساء من الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً مكان على طاولة صنع القرار. ومع ذلك، لا يزال حضورهن في البرلمانات منخفضاً بشكل مثير للقلق: إذ لا تشكل النساء سوى ١,٤٪ من النواب دون سن الثلاثين على المستوى العالمي. وغالباً ما يتداخل التمييز الجنساني مع أشكال أخرى من التهميش تستند إلى سمات مثل العرق والسن والإعاقة والحالة الاجتماعية والاقتصادية، مما يطرح عقبات أكبر أمام العديد من النساء.

وتؤدي هذه الأشكال المتداخلة من التمييز إلى انخفاض مستويات تمثيل النساء من الأقليات، والنساء الأصغر سناً، والنساء ذوات الإعاقة. وعلى الرغم من الحاجة الماسة إلى وجهات نظر هؤلاء النساء لتعزيز شمولية عملية وضع السياسات وفعاليتها، فلا تزال العديد من تلك الفئات تواجه عقبات كبيرة لدخول البرلمان.

نقطة الدعم والموارد

يجب على البرلمانات أن تعزز اعتماد حصص تشريعية تضمن تمثيل النساء من مختلف الفئات السكانية، مثل الحصص المخصصة للشباب التي تُلزم بتساوي عدد الرجال والنساء ضمن هذه الفئة. ويدعو الاتحاد البرلماني الدولي إلى ذلك في إطار حملة ***نعم للشباب في البرلمان!***. وينبغي للبرلمانات اعتماد تشريعات جديدة أو مراجعة التشريعات الحالية لإدماج متطلبات التنوع في الحصص الانتخابية الجنسانية. ويمكن أيضاً تقديم حوافز للأحزاب السياسية، مثلاً عن طريق تخصيص موارد لتمويل الحملات الانتخابية للنساء من الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً. انظر(ي) **الوثيقة الختامية (خطة العمل)** الصادرة عن المؤتمر العالمي للبرلمانيات لعام ٢٠٢٥ الذي عقده الاتحاد البرلماني الدولي في المكسيك.

نقطة الإلهام

في زمبابوي، تُخصَّص ١٠ مقاعد من أصل ٢٨٠ مقعداً في الجمعية الوطنية للمرشحين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٢١ و٣٥ عاماً والذين يُنتخبون بموجب نظام التمثيل النسبي بالقوائم. ويجب أن تتضمن كل قائمة مرشحين نساء ورجالاً بالتناوب. وفضلاً عن ذلك، يُخصَّص ٦٠ مقعداً للمرشحات اللواتي سيُنتخبن بموجب نظام التمثيل النسبي بالقوائم في البرلمانات الأربعة التالية لاعتماد التعديلات الدستورية في عام ٢٠٢١ (أي في انتخابات ٢٠٢٣ و٢٠٢٨ و٢٠٣٣ و٢٠٣٨). ويجب أن تضم كل قائمة من المرشحين ما لا يقل عن (أ) ١٠ نساء دون سن الخامسة والثلاثين، (ب) ونساء ذوات إعاقة، (ج) وشابات ذوات إعاقة. انظر(ي) **مدخل زمبابوي** من قاعدة بيانات Parline للاتحاد البرلماني الدولي.

جعل البرلمانات مراعية للمنظور الجنساني

٤

تقييم مراعاة المنظور الجنساني في البرلمان باستخدام أداة التقييم الخاصة بالاتحاد البرلماني الدولي

نقطة الإثبات

البرلمان المراعي للمنظور الجنساني برلمان حديث – برلمان يعالج مطالب المساواة في المجتمع الحديث ويستجيب لها. وفي نهاية المطاف، يكون البرلمان المراعي للمنظور الجنساني أكثر كفاءة وفعالية وشرعية. ويساعد تقييم أساليب عمل البرلمان وثقافته وبنيته التحتية على تحديد مواطن القوة والضعف وأولويات التحسين المستمر. ويذلل البرلمان المراعي للمنظور الجنساني الحواجز أمام المشاركة، ويدعم المساواة في جميع الوظائف، وينهض ببيئة قائمة على الاحترام والشمولية للجميع.

وعمليات التقييم أكثر من مجرد قوائم مرجعية يُتحقق منها: فهي محفزات للتغيير. إذ يؤدي إجراؤها بطريقة هادفة ومنتظمة إلى تعزيز مدونات السلوك، وزيادة السياسات المراعية للاعتبارات الأسرية، وإجراء إصلاحات مؤسسية تعود بالفائدة على جميع النواب والموظفين.

نقطة الدعم والموارد

انظر(ي) مجموعة أدوات التقييم الذاتي للاتحاد البرلماني الدولي المعنونة «***البرلمانات: تقييم مراعاة الجندر***» لإجراء تقييم يتماشى مع ***خطة العمل لبرلمانات تراعي الجندر*** (٢٠١٢)؛ وقرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن ***حرية النساء في المشاركة في العمليات السياسية مشاركة كاملة ومأمونة دون تدخل: إقامة شراكات بين الرجال والنساء لتحقيق هذا الهدف*** (٢٠١٦)؛ و***إعلان كيغالي*** (٢٠٢٢)؛ و**التوصية العامة رقم ٤٠ للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن التمثيل المتساوي والشامل للمرأة في نظم صنع القرار** (٢٠٢٤) التي كان الاتحاد البرلماني الدولي شريكاً رسمياً فيها؛ و**الوثيقة الختامية (خطة العمل)** الصادرة عن المؤتمر العالمي للبرلمانيات لعام ٢٠٢٥ الذي عقده الاتحاد البرلماني الدولي في المكسيك.

نقطة الإلهام

أجرت بلدان عديدة عمليات تقييم ذاتي بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي. وفي المملكة المتحدة، أسفرت هذه العملية عن إدخال التصويت بالوكالة للنواب الذين يكونون في إجازة والدية. وفي صربيا ومنغوليا، أدت هذه العملية إلى اعتماد حصص معززة وزيادة نسبة النساء المنتخبات في البرلمان.

جعل البرلمانات
مراعية للمنظور
الجنساني

٥

تحقيق المساواة بين النساء والرجال في الأدوار القيادية في البرلمان عن طريق الحصص والقيادة المشتركة والتناوب

نقطة الإثبات

إن زيادة عدد النساء في البرلمان لا تعني زيادة عددهن في الأدوار القيادية. ففي عام ٢٠٢٥، كانت النساء تشغل ٢٧,٢٪ من المقاعد البرلمانية في مختلف أنحاء العالم ولكنهن يشغلن ٢٤٪ فقط من مناصب رؤساء البرلمانات. وتشغل النساء حوالي ٢٨٪ من مناصب رؤساء لجان الشؤون الخارجية والدفاع والمالية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. ولكن بدون لجان المساواة بين الجنسين، تنخفض نسبة رئيسات اللجان إلى أقل من ٢٠٪.

وتُعدّ الائتلافات البرلمانية النسائية القوية أيضاً آليات مهمة لدعم قيادة المرأة ونفوذها في البرلمان، وتعمل على إعلاء أصوات النساء بما يتجاوز الانتماء الحزبي.

نقطة الدعم والموارد

يزداد تطبيق نظام الحصص الجنسانية في البرلمانات في مختلف أنحاء العالم من أجل ضمان تقاسم السلطة أو التناوب على المناصب القيادية بين الرجال والنساء. وغالباً ما تكون هذه حصص داخلية تهدف تحديداً إلى تعزيز التوازن بين الجنسين في الأدوار القيادية البرلمانية. ويتماشى ذلك مع ***خطة العمل لبرلمانات تراعي الجندر*** (٢٠١٢)؛ وقرار الاتحاد البرلماني بشأن ***حرية النساء في المشاركة في العمليات السياسية مشاركة كاملة ومأمونة دون تدخل: إقامة شراكات بين الرجال والنساء لتحقيق هذا الهدف*** (٢٠١٦)؛ و***إعلان كيغالي*** (٢٠٢٢)؛ و**التوصية العامة رقم ٤٠ للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن التمثيل المتساوي والشامل للمرأة في نظم صنع القرار** (٢٠٢٤) التي كان الاتحاد البرلماني الدولي شريكاً رسمياً فيها؛ و**الوثيقة الختامية (خطة العمل)** الصادرة عن المؤتمر العالمي للبرلمانيات لعام ٢٠٢٥ الذي عقده الاتحاد البرلماني الدولي في المكسيك.

نقطة الإلهام

ينص **دستور نيبال لعام ٢٠١٥** على أن القيادة المشتركة بين الرجال والنساء في المناصب القيادية للبرلمان إلزامية. انظر(ي) البند (٢) من المادة ٩١ «رئيس مجلس النواب ونائبه» الذي ينص على ما يلي: «يُجرى الانتخاب بموجب البند (١) بحيث تشغل امرأة إما منصب رئيس مجلس النواب وإما منصب نائب رئيس مجلس النواب...»؛ والبند (٢) من المادة ٩٢ «رئيس الجمعية الوطنية ونائبه» الذي ينص على ما يلي: «يُجرى الانتخاب بموجب البند (١) بحيث تشغل امرأة إما منصب رئيس الجمعية الوطنية وإما منصب نائب رئيس الجمعية الوطنية». واعتمد مجلس الشيوخ الفرنسي والجمعية الوطنية لإكوادور أيضاً أحكاماً لضمان التوازن بين الجنسين في القيادة البرلمانية. وتقضي الأوامر الدائمة لبرلمان أوغندا بأن تكون نسبة النساء إلى الرجال في قيادة اللجان البرلمانية ٤٠ إلى ٦٠ في المئة.

تعزيز ثقافة تراعي المنظور الجنساني في البرلمان عن طريق تنفيذ سياسات لتعزيز المساواة والتوازن بين الحياة المهنية والحياة الشخصية، ومكافحة أشكال التمييز والتحيز الجنسي والتحرش والمضايقة والعنف ضد المرأة

٦

جعل البرلمانات مراعية للمنظور الجنساني

نقطة الإثبات

يجب أن تكون ثقافة العمل البرلمانية شاملة للجميع ومستجيبة للاعتبارات الجنسانية، بما يعزز تكافؤ الفرص واحترام الجميع. ويُعدّ التوازن بين الحياة المهنية والحياة الشخصية اعتباراً مهمًا بوجه خاص للنساء إذ يتحملن العبء الأكبر من مسؤوليات الرعاية. وعلى الرغم من أن بعض البرلمانات وضعت أحكاماً أكثر مراعاة للاعتبارات الأسرية، مثل التصويت عن بُعد أو بالوكالة، وترتيبات لرعاية الأطفال، فإن تلك المساعي لا تزال متفاوتة على مستوى العالم وغالباً ما تكون غير كافية لتلبية احتياجات جميع النواب والموظفين. ويمكن أن يكون للقوالب النمطية الجنسانية والتحيز الجنسي أيضاً تأثير مثبط في وصول النساء إلى مراكز صنع القرار وقدرتهن على التأثير في القرارات. وأفادت أربع من كل خمس نائبات شملهن استطلاع الاتحاد البرلماني الدولي بأنهن تعرضن للعنف النفسي في أثناء فترة ولايتهن، مما يؤكد أن ضمان وجود ثقافة مؤسسية ملؤها الأمن والاحترام ليس خياراً وإنما ضرورة أساسية للحفاظ على النزاهة الديمقراطية والمساواة.

نقطة الدعم والموارد

ينبغي مراجعة السياسات الداخلية للبرلمانات لضمان استجابتها لاحتياجات الرجال والنساء سواء بسواء، واحتضانها التنوع، وعدم تمييزها ضد المرأة. ويمكن أن تكون عمليات التقييم الذاتي والتدقيق والاستطلاع نقطة بداية جيدة. وتكتسي أنشطة التوعية القدر نفسه من الأهمية لبناء ثقافة المساواة. ويظل تقرير الاتحاد البرلماني الدولي المعنون ***«برلمانات تراعي الجندر: استعراض عالمي للممارسات الجيدة»*** (٢٠١١) مصدراً رئيسياً للسياسات والممارسات المراعية للمنظور الجنساني، مثل البنى التحتية المراعية للاعتبارات الأسرية، والتقويمات البرلمانية، ومواعيد التصويت التي يمكن التنبؤ بها. ويسعى عدد متزايد من البرلمانات إلى معالجة مسألة الإجازة الوالدية للنواب. انظر(ي) منشور الاتحاد البرلماني الدولي المعنون ***«مبادئ توجيهية للقضاء على أشكال التحيز الجنسي والتحرش والمضايقة والعنف ضد المرأة في البرلمان»***؛ ومنشور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعنون ***«تحقيق المساواة بين الجنسين في البرلمان: دليل للبرلمانات في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا»***.

نقطة الإلهام

بعد الانتهاء من التقييم الذاتي الأولي في عام ٢٠١٩، اعتمد الكونغرس الكولومبي أول سياسة لمكافحة التحرش والمضايقة. وأُنشئت غرفة للإرضاع. وأدى التقييم الذاتي الثاني في عام ٢٠٢٤ إلى تحديد المزيد من مجالات التقدم، مثل الترويج للسياسات الحالية وتعزيز بيئة عمل أكثر شمولية وخالية من التحيز الجنسي. وفي السويد، يتوفر إجراء رسمي لموظفي البرلمان من أجل تقديم شكوى، شفهياً أو كتابياً، إلى رئيس الموارد البشرية، وتؤدي تلك الشكوى إلى تحقيق. ويشمل الإجراء تدابير لمنع أي أعمال انتقامية ضد صاحب الشكوى أو الاتصال به. ويُجرى التحقيق بطريقة سرية تماماً. وتُجرى مقابلات فردية مع كل من الطرفين، ويجوز أن يرافقهم ممثلوهم. وتُسجَّل المقابلات ويُبلغ كل طرف مسبقاً بالتحقيق الداخلي. ويجب على صاحب العمل التأكد من توقف أعمال التحرش والمضايقة. ويمكن للطرفين الحصول على خدمات طبية في مكان العمل.

إعمال حقوق النساء والفتيات
وتحقيق المساواة بين
الجنسين في عالم خالٍ من
التمييز والعنف الجنسانيين

٧

مراجعة القوانين التي تميز ضد النساء والفتيات وإلغاؤها

نقطة الإثبات

لا يزال التمييز القانوني يشكل عائقاً كبيراً أمام المساواة بين الجنسين في مختلف أنحاء العالم. وأشار البنك الدولي إلى أنه، في عام ٢٠٢٤، كانت **المرأة تتمتع في المتوسط بنسبة ٦٤٪ فقط من الحماية القانونية التي يتمتع بها الرجل**. ولا يزال ٩٢ بلداً يفتقر إلى قوانين تفرض المساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة، ويحظر ٢٠ بلداً العمل ليلاً على النساء، ويمنع ٤٥ بلداً النساء من شغل وظائف تُعتبر خطرة. وغالباً ما تُستبعد النساء والفتيات، اللواتي يُغفلن بسبب القوانين التمييزية، من فوائد التنمية بشكل دائم.

ومع ذلك، فإن سن قوانين جيدة تتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في المساواة وعدم التمييز يمكن أن يساعد على استدامة الجهود المبذولة للانتقال إلى مجتمعات عادلة وسلمية وشاملة للجميع، وتحقيق العدالة البيئية والمناخية، وضمان المشاركة المتساوية في عمليات صنع القرار على جميع المستويات، وكفالة وصول الجميع إلى الخدمات العامة الأساسية، وتحقيق الازدهار الاقتصادي للجميع.

والفوائد الاقتصادية والاجتماعية لتلك الإصلاحات التشريعية جلية. إذ تشهد البلدان التي ألغت القوانين التمييزية زيادة في معدلات توظيف النساء وتحسناً في الأداء الاقتصادي. وأشار البنك الدولي إلى أنه **يمكن أن يؤدي سد الفجوة بين الجنسين إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي العالمي بأكثر من ٢٠٪**.

نقطة الدعم والموارد

تؤدي البرلمانات دوراً أساسياً في الإصلاح القانوني. وتتحمل، بوصفها الهيئات المسؤولة عن صياغة القوانين واستعراضها وتعديلها، واجب تذليل أي حواجز قانونية تحول دون المساواة بين الجنسين. ويشمل ذلك إلغاء القوانين التمييزية فضلاً عن تحديد الثغرات في التشريعات وسدها عن طريق أطر تشاور شاملة للجميع وقائمة على الحقوق.

ويحث الدليل المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة المعنون ***«وضع قوانين مُراعية للمنظور الجنساني»*** البرلمانات على إجراء تقييم منهجي للآثار الجنسانية لجميع القوانين. ويدعو دليل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن ***اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري*** المشرّعين إلى مواءمة القانون الوطني مع الالتزامات الدولية، ولا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري.

نقطة الإلهام

تتميز كينيا بترسيخها المساواة بين الجنسين في إطارها القانوني. وقد بدأت هذه العملية **بدستور عام ٢٠١٠** الذي يكفل المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس. وبناءً على ذلك، أكد **قانون الملكية الزوجية (٢٠١٣)** والإصلاحات التي أُدخلت على **قانون الأراضي** وعلى **قانون تسجيل الأراضي** حقوق المرأة المتساوية في امتلاك الأراضي والممتلكات والوصول إليها ووراثتها – وهو تحول قوي ضد المعايير العرفية التي استبعدت المرأة من حقوق الملكية. وحدثت تلك التغييرات نتيجة أنشطة مناصرة برلمانية قوية، وتفاعل مع الجهاز القضائي، وتعبئة للمجتمع المدني، مما يُظهر كيف يمكن للتشريعات التي تركّز على تجارب النساء أن تقضي على عدم المساواة الهيكلية وتمكّن النساء اقتصادياً واجتماعياً.

٨

إعمال حقوق النساء والفتيات
وتحقيق المساواة بين الجنسين
في عالمٍ خالٍ من التمييز
والعنف الجنسانيين

منع العنف ضد النساء والفتيات والمعاقبة عليه

عن طريق تشريعات
محكمة وشاملة

نقطة الإثبات

في عام ٢٠١٦، قُدِّرت التكلفة الاقتصادية العالمية للعنف ضد المرأة بنسبة ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي – أي ١,٥ تريليون دولار أمريكي تقريباً، وهو ما يعادل حجم الاقتصاد الكندي في تلك السنة. والعنف ضد المرأة ليس من أفظع مظاهر عدم المساواة بين الجنسين فحسب، وإنما هو أيضاً من أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشاراً وتجاهلاً على مستوى العالم. واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة تصف العنف ضد المرأة بأنه «إحدى الوسائل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الأساسية التي تُستخدم لإدامة وضع تبعية المرأة إزاء الرجل والأدوار النمطية للجنسين» (**التوصية العامة رقم ٣٥ للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن العنف الجنساني ضد المرأة (٢٠١٧)**).

وعلى الرغم من عقود من النشاط والتقدم القانوني في العديد من البلدان، فلا تزال توجد ثغرات حرجة. وتشمل تلك الثغرات الإعفاءات في حالات الاغتصاب الزوجي والقوانين التي تسمح للجناة بالإفلات من العدالة بالزواج من ضحاياهم. وتحمي تلك الثغرات الجناة وتسكت الناجيات وتديم ثقافة الإفلات من العقاب. ومن الأهمية بمكان سد هذه الثغرات لتحقيق المساواة الحقيقية بين الجنسين وحماية حقوق المرأة وكرامتها في كل مكان.

نقطة الدعم والموارد

حجم العنف ضد النساء والفتيات مذهل. إذ تعرضت ثلث النساء على مستوى العالم للعنف الجسدي أو الجنسي في أثناء حياتهن، وتُقتل أكثر من خمس نساء أو فتيات كل ساعة على يد أحد أفراد أسرهن. والضرر شخصي للغاية – ولكنه أيضاً نظمي ومكلف للغاية. وهذه التكلفة لا تتحملها النساء فحسب وإنما تتحملها المجتمعات بأكملها. والقوانين مهمة – ولكن يجيب أن تكون محكمة، وتركِّز على الناجيات، ويتم تطبيقها. ويجب على البرلمانات ضمان أن تعرِّف التشريعات جميع أشكال العنف صراحةً، وأن تحمي النساء على اختلافهن – بمن فيهن النساء في المناطق الريفية أو المجتمعات المهمشة فضلاً عن ذوات الإعاقة – وأن تلزم بتوفير خدمات دعم ومساعدة قانونية وآليات مساءلة. وتكتسي الرقابة على الميزانية أهمية بالغة في ضمان ألا تكون القوانين وعوداً جوفاء وعدم ترك الناجيات بلا حماية.

نقطة الإلهام

في عام ٢٠١٧، اعتمدت تونس **القانون الأساسي عدد ٥٨ المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة**، وهو إصلاح تاريخي وشامل يغطي العنف البدني والجنسي والنفسي والسياسي والاقتصادي في إطارَي الحياة الخاصة والعامة. وينص القانون على تدابير وقائية وعقوبات جنائية ويكلِّف وحدات شرطة متخصصة وخدمات قضائية بتولي شؤون الناجيات. ويشدد على تدريب الجهات الفاعلة في مجالَي إنفاذ القانون والقضاء بهدف القضاء على الإهمال المؤسسي. وكان هذا الإنجاز نتاج سنوات من جهود المناصرة التي اضطلعت بها المنظمات النسائية والقيادة البرلمانية الملتزمة، مما يدل على تأثير الإرادة السياسية وسن القوانين الشاملة والمراعية للمنظور الجنساني.

رصد التشريعات ومراقبة الميزانيات لدعم المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني

٩

إعمال حقوق النساء والفتيات وتحقيق المساواة بين الجنسين في عالمٍ خالٍ من التمييز والعنف الجنسانيين

غالباً ما تنطوي التشريعات التي تبدو محايدة جنسانياً على أوجه من عدم المساواة الهيكلية العميقة. وبدون مراقبة نشطة من المنظور الجنساني، من المحتمل أن تؤدي القوانين والسياسات إلى مفاقمة أوجه التفاوت عوضاً عن تقليصها. ويؤكد الاتحاد البرلماني الدولي أن البرلمانات ليست مؤسسات تشريعية فحسب وإنما هيئات رقابة قوية أيضاً. ومع ذلك، تعجز العديد من البرلمانات عن إجراء تدقيق لمراعاة المنظور الجنساني بعد صدور التشريعات أو مراقبة التأثير الجنساني للقوانين بانتظام. وغالباً ما تتجاهل تلك البرلمانات الحاجة إلى ضمان تخصيص موارد كافية للمساواة بين الجنسين في الميزانيات الوطنية.

ووفقاً للدليل المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة المعنون «***وضع قوانين مُراعية للمنظور الجنساني***»، يمكن أن يؤدي سن قوانين تتجاهل المنظور الجنساني إلى إدامة التمييز، وبخاصةٍ عندما تتجاهل تلك القوانين أشكال الواقع المختلفة التي تعيشها النساء، بما يشمل النساء اللواتي يواجهن أشكالاً متداخلة من التهميش. ويكتسي استعراض التشريعات والميزانيات بانتظام من منظور مراعاة الاعتبارات الجنسانية أهمية أساسية في النهوض بالمساواة الحقيقية.

نقطة الإثبات

للبرلمانات دور محوري في ترسيخ المساواة بين الجنسين عن طريق الاضطلاع بوظائفها المتعلقة بسن القوانين والميزنة والرقابة. ويجب عليها مراجعة القوانين للقضاء على التمييز باستخدام تحليل جنساني وتحليل متعدد الجوانب وإجراء عمليات لتقييم الآثار من المنظور الجنساني عند صياغة تشريعات جديدة. ويضمن رصد الميزانيات باستخدام نهوج الميزنة المراعية للمنظور الجنساني أن تساهم الأموال العامة في سد الفجوات بين الجنسين. وتساعد أدوات الرقابة، مثل استفسارات اللجان وعمليات التدقيق، على ترجمة القوانين إلى تغيير حقيقي. ومن الضروري إدماج المنظور الجنساني وحقوق الإنسان في جميع أنشطة الرقابة. ويؤدي تعزيز الآليات المؤسسية – مثل جهات التنسيق المعنية بالشؤون الجنسانية واللجان المعنية بالمساواة – وإشراك المجتمع المدني إلى توسيع تلك الجهود. انظر(ي) منشور مؤسسة وستمنستر للديمقراطية المعنون «***ورقة سياسات: التدقيق اللاحق للتشريع من المنظور الجنساني***» (٢٠٢٠)؛ والتقرير المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون «***التقرير البرلماني العالمي لعام ٢٠١٧ – الرقابة البرلمانية: قدرة البرلمان على مساءلة الحكومة***».

نقطة الدعم والموارد

في إسبانيا، سُن **القانون الأساسي رقم ١ لسنة ٢٠٠٤** لمنع العنف الجنساني ومكافحته وحماية المتضررين منه. وينص القانون على إنشاء المرصد الحكومي المعني بالعنف ضد المرأة، وهو هيئة مشتركة بين الوزارات مسؤولة عن أعمال التحليل والتعاون المؤسسي والإبلاغ وخطط العمل. وكان أحد الأسباب الرئيسية لإنشاء المرصد إنشاء قاعدة بيانات رسمية لجمع كل المعلومات التي تقدِّمها المؤسسات العامة، مع التركيز على العنف الجنساني، لضمان تحليل حجم الظاهرة وتطورها. ثم تُتاح تلك المعلومات للمؤسسات الرئيسية، مثل البرلمان، لإرشاد أعمال الرقابة. وفي عام ٢٠٠٨، أنشأت اللجنة البرلمانية المعنية بالمساواة لجنة فرعية مكلفة باستعراض إنفاذ القانون. وأمضت اللجنة الفرعية أكثر من عام في تلقي مساهمات من مجموعة من الخبراء من داخل الحكومة وخارجها. ووافقت اللجنة بالإجماع على التقرير والتوصيات الناجمة عن ذلك.

نقطة الإلهام

١٠

المجاهرة برفض عدم المساواة والعنف الجنساني

في كل زمان ومكان!

نقطة الإثبات

الصمت يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة. وكل مرة نجاهر فيها برفض عدم المساواة، نتصدى للهياكل التي تساهم في تطبيع التمييز والعنف الجنساني. وتترتب على التقاعس عن العمل تكلفة باهظة تُقاس بالأرواح التي تُفقد، والإمكانات التي تُكبح، والتفاقم المستمر لعدم المساواة. وتزدهر مظاهر العنف الجنساني والتحرش والمضايقة والإقصاء والتحيز عندما لا يُتصدى لها في المجالين العام والخاص كليهما. ومن الأهمية بمكان المجاهرة برفض هذه الممارسات للنهوض بالمساواة بين الجنسين.

نقطة الدعم والموارد

المساواة بين الجنسين مسؤولية مشتركة تتطلب التضامن بين جميع الأدوار والأطياف السياسية. وكل إجراء يُتخذ يحدث فرقاً في النهوض بالمساواة بين الجنسين ومكافحة العنف الجنساني. ويمكن للنواب وغيرهم من الجهات الفاعلة البرلمانية المجاهرة برفض جميع أشكال العنف والتمييز الجنساني داخل مؤسساتهم وخارجها والعمل على التصدي لها. ويمكنهم تسخير أصواتهم للدفاع عن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وتمكينها والنهوض بهما – في كل خطاب عام، وكل ظهور إعلامي، إلى جانب المنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي والمؤتمرات والاجتماعات. ويمكنهم تعزيز أصواتهم أكثر في أثناء المناسبات الخاصة مثل اليوم الدولي للمرأة، ولا سيما عن طريق رعاية تشريعات تستجيب للاعتبارات الجنسانية، وإنشاء ائتلافات ولجان معنية بالمساواة بين الجنسين أو الانضمام إليها، والتواصل مع منظمات وحركات معنية بحقوق المرأة. ومن خلال القيادة بالقدوة، يساعد النواب على بناء ثقافة برلمانية راسخة تقوم على الاحترام والنزاهة والمشاركة المتساوية. انظر(ي) تقرير الاتحاد البرلماني الدولي المعنون «***برلمانات تراعي الجندر: استعراض عالمي للممارسات الجيدة***» (٢٠١١)؛ وحملة ***الرجل نصير المرأة (HeForShe)*** لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

نقطة الإلهام

في السنغال، اتحدت نائبات لإدانة الإهانات والاعتداءات العنيفة التي تعرضت لها إحدى زميلاتهن في أثناء أدائها واجباتها. وأدى إجراؤهن الحازم هذا إلى فرض عقوبات على مرتكبي تلك الأفعال.

والنائبون حلفاء رئيسيون في تعزيز ثقافة المساءلة والشمولية. ففي غامبيا، أدى القادة الذكور – بمن فيهم نائب رئيس البرلمان – دوراً حاسم الأهمية في عام ٢٠٢٤ بالدفاع عن الحظر الوطني على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في ظل المحاولات الرامية إلى إلغائه. وساعد تدخلهم السريع على حماية حقوق المرأة وتعزيز الضمانات القانونية.

الاتحاد البرلماني الدولي

من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

T +41 22 919 41 50
F +41 22 919 41 60
E postbox@ipu.org

Chemin du Pommier 5
Case postale 330
1218 Le Grand-Saconnex
Geneva – Switzerland

استزيدوا عبر موقعنا الإلكتروني:
www.ipu.com